الدين العام واثاره على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005 – 2019)

م.م.-حسين عبدالله سدخان م.م. عمر موفق المناع

hussein.abdullah@sadiq.edu.iq omer.mowafaq@sadiq.edu.iq

جامعة الامام جعفر الصادق (ع)- فرع ذي قار

المستخلص .

يعد الدين العام احد المتغيرات التي تنجم جراء السياسة المالية والتي تنعكس اثارها على مؤشرات التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة نظرا لحصول العجز في موازنتها العامة جراء زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة وقت برزت ظاهره الدين العام في العراق بأبعاد مختلفة عانى من هذا الاقتصاد العراقي منذ ثمانينات القرن الماضي وازدادت بعد عام (2003) نظرا لاتباع سياسات اقتصاديه اثر سلبا في وضعه الاقتصادي وبالأخص في متغيرات الاقتصادي ثم ادى ذلك كله الى تراكم اجمال المديونية العامة منها وانخفاض ايراداته من العملات الأجنبية ، وقد جاء هذا البحث لمناقشه الجانب المفاهيم للدين العام وتأصيله النظري فضلا عن اهم خصائص مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق خلال المدة (2005-2019) وقت توصل البحث الى حصول بعض التقليبات في مسار الدين العام وارتباطها بالتغيرات في مسار مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق خلال المده نفسها.

extract

The public debt is one of the variables that result from the fiscal policy, whose effects are reflected on the indicators of economic development in different countries due to the deficit in their public budget as a result of the increase in public expenditures on public revenues at a time when the phenomenon of public debt in Iraq emerged in various dimensions, which has suffered from this Iraqi economy since the eighties of the century The past and increased after the year (2003) due to the adoption of economic policies that negatively affected its economic situation, especially in the economic variables, and then all of this led to the accumulation of the total public debt from it and the decrease in its revenues from foreign currencies. Characteristics of the indicators of economic development in Iraq during the period (2019-2005) when the research found that there were some fluctuations in the path of

public debt and their relationship to changes in the path of economic development indicators in Iraq during the same period.

المقدمة-:

يمثل الدين العام(السيادي) مجموع ما تقترضه المؤسسات العامة من الدول او المؤسسات الدولية او المحلية والتي تستهدف تمويل العجز الخاص بالموازنة نتيجة عجز الموارد المالية المحلية عن تغطيه الانفاق العام ويعد الدين العام مصدر من مصادر الضغط على الاقتصاد وعلى موارده المتاحة، فعلا الرغم من وجود اثر ايجابي يتمثل بالقدرة على زياده الطلب الكلي في الاجل القصير وفقا لرؤيه العديد من الاقتصاديين يمكن للحكومة العمل على زياده الانفاق العام بما تستفيد منه ولكن بعد فتره يصبح هذا التأثير عكسي ويلاحظ من الوضع الاقتصادي في العراق ارتفاع قيمه الدين العام التي وصلت الى 111 مليار دولار وبنسبه 76.03% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2016 ويعود السبب في ذلك لزياد قيمه الدين العام الى الزيادة المستمرة في عجز الموازنة اذا وصلت قيمه العجز الى 20.73 مليار دولار وبنسبه 14.12% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2016 ويعود سبب ذلك بالأساس الى انخفاض الايرادات العامة والتي تعتمد بشكل اساسي على الايرادات النفطية والتي انخفضت بدورها بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وايضا الزيادة المستمرة في النفقات العامة التي زادت بمعدلات اكبر من معدل نمو الايرادات العامة والتي ادت الى المزيد من الاقتراض ومن ثم زياده الدين العام الامر الذي المديونية العامة تهدد الاقتصاد العراقي

اولا : مشكلة الدراسة-:

أتجه العراق نحو سياسة الاقتراض من اجل توفير ايرادات اضافيه التمويل عمليه النمو الاقتصادي و لمواجهه عجز الموازنة المزمن والملاحظة ان حجم الدين العام بصوره واضحه خلال فتره الدراسة من 2005 الى 2019 وقد بلغت تراكم الديون العامة سنه 2000 حوالي 3333 مليون دينار وارتفع حتى سجل حوالي 555 مليون دينار عام 2015 و تميزت هذه الفترة بكثره الازمات المالية والاقتصادية التي تعرض لها العراق.

تنحصر مشكله الدراسة في استمرار الدين العام العراقي عند مستويات مرتفعة الامر الذي يدفع الى دراسة هذه الظاهرة وبيان اسبابها والاثار المترتبة عنها وهل حققت الاهداف المرجوة منها وخاصه على مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال فتره الدراسة.

ثانيا :- اهمية الدراسة-:

ان ظاهرة الدين العام قد حظيت باهتمام متزايد وعلى جميع المستويات العلمية والنظرية وفي مختلف الاقتصاديات المتطورة والنامية لتأثيرها المباشر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة من ناحيه وعلى مستوى المعيشة للأفراد المجتمع ومستقبل الاجيال الحالية والقادمة من ناحيه اخرى.

وان تزايد حجم الدين العام واعضاء خدمته سنه بعد اخرى سوف يؤدي الى اقتطاع المزيد من الموارد المالية المتوفرة لمواجهه خدمه الدين العام واعضائه بدلا من استعمالها في تمويل التنمية الاقتصادية.

ثالثا : - فرضية الدراسة-:

يقوم البحث على فريضة "وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين الدين العام الحكومي وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية."

رابعا :- هدف الدراسة-:

تتخلص اهداف الدراسة بالنقاط الاتية-:

1- التعرف بمفهوم الدين العام وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

2- دراسة وتحليل الدين العام على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2005-2019).

خامسا :- حدود البحث-:

1- الحدود الزمانية :- يتحدد البعد الزماني للبحث (2005-2019).

2- الحدود المكانية :- تتحد الحدود المكانية للبحث بدراسة الاقتصاد العراقي.

الاطار النظري

اولا :- مفهوم الدين العام

اختلفت الآراء والافكار في اعطاء تعريف موحد للدين العام حسب الزاوية التي ينظر اليها المؤلف او الكاتب لذلك كان من الصعوبة اعطاء تعريف شامل او محدد وسوف نقوم بتوضيح مفهوم الدين العام وعلى وفق الاتي-:

1- الرصيد الاجمالي الخاص بالالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة محددة الاجل اتجاه الاخرين ، اي مقدار الديون الحكومية الواردة بالإحصاءات المالية الحكومية والتي تمثل كلا من الحكومة المركزية بما فيها الادارات المالية والهيئات الخدمية (المعطي ،2016:115).

2- يقصد بالدين العام عبارة عن المبلغ الذي تلتزم به احدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة قيامها بالاقتراض لسد العجز الموجود في الموازنة مع القيام بالتعهد برد المبلغ مع الفوائد المترتبة عليه خلال مدة متفق عليها بين الطرفين (حريتي ،2006 :27-30).

3- يوضح مقدار الانفاق العام الذي يتم تمويله بواسطة الاقتراض بدلا من الضرائب (Christabell,2013:46).

4- مقدار الاقتراض الذي تقوم به الجهات العامة في الدولة من الغير للقيام بتمويل اعمالها نتيجة وجود عجز في مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الاعمال من نفقات (محمد ،2003 : 1).

5- اما وفق قانون الادارة المالية والدين العام المعدل فقد عرف في العراق بانه كل ديون الحكومة التي يتطلب دفعها او دفع فوائدها و اصولها من المقترض الى المقرض في تواريخ او تاريخ محددة في المستقبل حسب نوع الاتفاق بين الطرفين (قانون الادارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 ، 1: 2011)

ويأخذ الدين العام نوعان هما-:

1- الدين الخارجي:

ينشئ الدين الخارجي نتيجة العجز في الموارد المحلية فهو دين لا يعدو ان يكون سوى مسألة محاسبية في اطار قيام العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب حاله عدم التكافؤ في اقتصاديات الطرفين كل من الدائن والمدين فضلا عن عدم كفاءه اداره الدين اساء الى اوضاع الاقراض الاجنبي وسمعت بعض البلدان المدينة(ثويني ،2006:139.)

2- الدين الداخلي :

يمثل هذا النوع القرض الذي تقوم به الحكومة بعقد داخل حدودها الاقليمية ، ويكون الاكتتاب بين المواطنين المقيمين(طبيعيين او معنويين) على ارض الدولة دون مراعاة لجنسيتهم وبين الحكومة ، ويمتاز هذا النوع بانه مبلغ القرض بالعملة المحلية (دردوري & الاخضر ،2018:128.)

ثانيا : - الناتج المحلي الاجماليGPD

يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة البلد على انتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لان ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة (صخري ، 2005:12). ومن هذا المنطلق يعرف الناتج المحلي الاجمالي على وفق المفاهيم التالية-:

1- يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية - أي تلك التي اشتراها المستخدم النهائي - المنتجة في بلد ما في فترة زمنية معينة (على سبيل المثال ربع أو سنة) (Callen,2012:14).

2- عبارة عن القيمة السوقة(Value Market) لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة (محمد ، 2018:29(

ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة في التحليل الاقتصادي ، اذ يقيس كفاءة الاداء الاقتصادي للبلد وتطور مستوى الدخل الذي يمكن أن يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع كما أن النمو الاقتصادي يعد من المتغيرات المهمة التي تؤدي إلى خفض البطالة في الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعاشي للأفراد ، لأن زيادة مستوى الناتج يتطلب توفر المزيد من عوامل الانتاج فضلاً عن تحقيق معدل مرتفع في الناتج يتطلب توفر عدد كبير من الايدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل وخفض البطالة (عبيد ، 2017 : 282 . (

وتوجد ثلاثة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي ، وهي طريقة الانتاج وتحتوي على مسارين للتقدير الأول القيمة المضافة ، والثاني القيمة النهائية ، وطريقة الدخل ، وطريقة الأنفاق وفي الاخير تعطي هذه الطرق الثلاث النتيجة نفسها تماماً ، لكن تختلف في طريقة تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، فتقدير الانتاج تقدير القيمة النقدية لما يتم انتاجه ، وتقدير الدخل هو تقدير دخول عوائد أصحاب عوامل الانتاج ، وتقدير الأنفاق هو تقدير انفاق من حصل على الدخل من عناصر الانتاج (السلمان ، والبكر ، 2016 :9.(

ثالثا : الانفاق العام

تعرف النفقات العامة بانها المبالغ النقدية التي تعمل على انفاقها الدولة من مصادرها بهدف اشباع الحاجات العامة (رجب ،2001: 153)، وتشمل النفقة العامة على ثلاث اركان رئيسية وهي صدور النفقة عن جهة او شخص عام والشكل النقدي للنفقة العامة وان يكون الهدف من النفقة العامة هو اشباع الحاجات العامة (عبيد ، 2015 : 42.(

رابعا : الصادرات

تعد الصادرات الجانب الإيجابي من ميزان التجارة، لما يتعلق الأمر بسعر الصرف، وتؤثر تأثير ا كبير ا في رصيد ميزان المدفوعات، وبذلك "ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات في العملات الأجنبية المتاحة للدولة ، وذلك بالنظر إلى أن تيارات دخول رؤوس الأموال وعوائدها، وخروجها تؤثر في ميزان المدفوعات. فحين يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه" (الجبوري ، 2012 : 229.(

الاطار العملي

اولا : توصيف وصياغة النموذج القياسي المستخدم

تعتبر عملية توصيف النموذج القياسي من اهم واصعب النماذج اذا من خلال هذه العملية ترسم الطريق للعلاقة المدروسة بين المتغيرات الخاصة بالدراسة ، وتتضمن مرحلة التوصيف المراحل الاتية:

- متغيرات النموذج

تقسم هذه المتغيرات الى متغيرات مستقلة وفي بحثنا تم استخدام متغير الدين العام (DI) كمتغير مستقل ، اما المتغيرات التابعة فتم استخدام بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية ومتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي (GDP)والانفاق العام (pub) ، والصادرات.(exp)

ثانيا : تأصيل العلاقة بين الدين العام وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

اولاً : تحليل استقراريه قيم السلاسل الزمنية للمصارف عينة الدراسة

تم ادخال قيم السلاسل الزمنية للمصارف عينة البحث لتحليل اختبار جذر الوحدة بعد توصيف المتغيرات حسب الاتي:

١ -اختبار جذر الوحدة الاستقرارية :Unit Root Test or Stationary test (تتميز معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار وتستخدم لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة، فمن خلالها يمكن معرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، ذلك وفق نموذج ديكي - فولر الموسع.

المطلب الاول : تحليل استقراريه الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية

جدول (1) استقرارية متغيرات البحث

Augmented Dickey-Fuller test statistic

Augmented Dickey-Fuller test for statistic							
Variables	estimated value	Critical value			Prob	Level	1St difference
		%1	%5	%10			
DI	-2.164578	-2.792154	-1.977738	-1.602074	0.0349		*
GDP	-3.645329	-2.771926	-1.974028	-1.602922	0.0017	*	
pub	-3.468446	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0022		*
exp	-2.355963	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0230		*

نتائج الاختبار بالاعتماد على برنامج E-Views10

يتبين من خلال الجدول (2) والذي يبين استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة باستعمال اختبار (ديكي فولر المطور) اذ كانت النتائج كالاتي:

أ: نلاحظ ان DI والتي تمثل الدين العام, بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى, وبعد اخذ الفرق الاول, نلاحظ استقراريه السلسلة الزمنية بدون قطع واتجاه .

ب-بالنسبة الى (GDP) والذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي, نلاحظ ان السلسلة الزمنية المستقرة عند المستوى بدون قاطع واتجاه زمني .

ج- اما المتغير pub والذي يمثل الانفاق العام وبعد اخذ السلسة الزمنية لوحظ بان المتغير يستقر في الفرق الاول بدون قاطع واتجاه زمني.

د- اما المتغير exp والذي يمثل الصادرات وبعد اخذ السلسلة الزمنية لوحظ بأن المتغير يستقر عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه زمني

القرار: امكانية تطبيق نموذج (ARDL) على المتغيرات الدراسة .

ثانيا : تحليل العلاقة بين الدين العام وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

1- تحديد درجة الابطاء

من اجل تحديد فترات الابطاء المثلى المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالدين العام كدالة في المتغيرات التابعة مؤشرات التنمية الاقتصادية , وكانت النتائج كالاتي:

Dependent Variable: PUB
Method: ARDL
Date: 03/10/22 Time: 21:57
Sample (adjusted): 2006S2 2019S2
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): GDP EX DI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 192
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PUB(-1)	0.331699	0.174435	1.901563	0.0766
PUB(-2)	-0.538435	0.156825	-3.433346	0.0037
GDP	0.000230	9.99E-05	2.298927	0.0363
GDP(-1)	2.83E-05	0.000108	0.262717	0.7963
GDP(-2)	0.000435	0.000106	4.106121	0.0009
EX	0.291540	0.102402	2.847006	0.0122
EX(-1)	-0.178211	0.116177	-1.533966	0.1459
DI	-0.000683	0.000200	-3.420375	0.0038
DI(-1)	-2.64E-05	0.000232	-0.113723	0.9110
DI(-2)	-0.000638	0.000228	-2.797787	0.0135
DI(-3)	0.000234	0.000212	1.105380	0.2864
C	60197.96	16474.48	3.654014	0.0024

R-squared	0.941903	Mean dependent var	79374.32
Adjusted R-squared	0.899298	S.D. dependent var	23486.26
S.E. of regression	7453.019	Akaike info criterion	20.97173
Sum squared resid	8.33E+08	Schwarz criterion	21.54766
Log likelihood	-271.1183	Hannan-Quinn criter.	21.14298
F-statistic	22.10803	Durbin-Watson stat	2.115855
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

بناءاً على النتائج اعلاه يجري تحديد أنموذج الانحدار الذاتي لكل متغير ولمدة أبطاء (lag=3)، لأنه الأنموذج الأمثل وفق المعايير(AIC). كذلك تشير الاختبارات الإحصائية للأنموذج المقدر الى أن القوة التفسيرية المعامل التحديد للنموذجيين وهي (94% , 89%)على التوالي وبالتالي معنوية النموذج ككل ، فضلا عن ذلك قيمة اختبارF)الجودة الأنموذج) كانت معنوية (Prob=0.000)، اما ما يتعلق بقيمة (D. W – statistic) فقد بلغت (2.115855) وعليه عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

2- اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختيار الحدود (Boud Test)

بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة للاختبار الأولى لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) نستخرج اختبار الحدود للمتغيرات أو التكامل المشترك للسلاسل الزمنية من مقارنة النتائج مع (I0I) (1) فاذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر (1I) نحكم على أن هناك تكاملا مشتركة بين السلسلتين ، واذا كانت قيمة F المحتسبة أصغر من (Io) فيدل على عدم وجود تكامل مشترك، و أذا وقعت قيمة F المحتسبة بين الحدين دل ذلك على وضع مربك وحسب الجدول أدناه:

F-Bounds TestNull Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.374560	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

من الجدول اعلاه يوضح نتائج اختبار الحدود و كالاتي:

ان العلاقة بين (الدين العام) و متغيرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي الانفاق العام والصادرات) نلاحظ أن قيمة (F- statistic) المحتسبة بلغت (6.374560) وهي أكبر من القيمة العظمى (1I) البالغة و عند كافة المستويات معنويات لذا ترفض الفرضية العدم ، و نقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

3- تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة و الطويلة الأجل على وفق أنموذج(ARDL) .

وتأتي هذه الخطوة بعد التكامل المشترك من أجل تحديد منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل, اي هل هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وتعد هذه الخطوة خطوة مهمة في اختبارات (ARDL), ويعتمد هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ (coitEq(-1) يجب أن تكون سالبة ومعنوية أي إن الانحرافات في الاجل القصير تصحح في الأجر الطويل وسيتم تحليل العلاقة بين الدين العام و مؤشرات التنمية الاقتصادية للنموذج وكالاتي :

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PUB)
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/10/22 Time: 22:13
Sample: 2005S1 2019S2
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PUB(-1))	0.538435	0.137264	3.922623	0.0014
D(GDP)	0.000230	7.41E-05	3.098235	0.0073
D(GDP(-1))	-0.000435	9.04E-05	-4.813805	0.0002
D(EX)	0.291540	0.084323	3.457436	0.0035
D(DI)	-0.000683	0.000151	-4.527908	0.0004
D(DI(-1))	0.000404	0.000140	2.882950	0.0114
D(DI(-2))	-0.000234	0.000144	-1.625348	0.1249
CointEq(-1)*	-1.206736	0.189920	-6.353913	0.0000

R-squared	0.845282	Mean dependent var	3040.956
Adjusted R-squared	0.788280	S.D. dependent var	14391.98
S.E. of regression	6622.182	Akaike info criterion	20.67543
Sum squared resid	8.33E+08	Schwarz criterion	21.05938
Log likelihood	-271.1183	Hannan-Quinn criter.	20.78960
Durbin-Watson stat	2.115855		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

من نتائج الجدول اعلاه يشير معامل تصحيح الخطأ CoitEq(-1) إلى أن سرعة تصحيح الخطأ (-1.206736) , وبالنظر لمعنوية حسب Prob نجد بأنه معنوي فقد بلغت(0.0000)، أي إن هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

1- اختبارات التشخيص

اختبارات التشخيص النماذج المقدرة ,إذ تبين أن النتائج تكشف عن مدى صحتها وعدم وجود أي مشكلات قياسية، والتي تؤثر بشكل سلبي على دقة النماذج، أي أن النتائج المقدرة متحيزة، و يمكن أن نستخرج النتائج الاتية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.936137	Prob. F(5,10)	0.4978
Obs*R-squared	8.608486	Prob. Chi-Square(5)	0.1257

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 03/10/22 Time: 22:22
Sample: 2006S2 2019S2
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

PUB(-1)	0.125940	0.443655	0.283870	0.7823
PUB(-2)	0.270768	0.265786	1.018743	0.3323
GDP	-5.14E-05	0.000126	-0.408130	0.6918
GDP(-1)	2.73E-05	0.000152	0.179543	0.8611
GDP(-2)	-0.000173	0.000190	-0.909682	0.3844
EX	-0.057817	0.113092	-0.511241	0.6203
EX(-1)	-0.013851	0.142781	-0.097010	0.9246
DI	2.42E-05	0.000206	0.117549	0.9088
DI(-1)	4.07E-05	0.000347	0.117461	0.9088
DI(-2)	0.000221	0.000290	0.762277	0.4635
DI(-3)	-2.04E-05	0.000300	-0.068073	0.9471
C	-14669.94	38430.20	-0.381730	0.7106
RESID(-1)	-0.341681	0.528825	-0.646114	0.5328
RESID(-2)	-0.854375	0.450410	-1.896883	0.0871
RESID(-3)	-0.154531	0.513978	-0.300657	0.7698
RESID(-4)	-0.270730	0.480609	-0.563306	0.5856
RESID(-5)	0.067313	0.391738	0.171832	0.8670

R-squared8833560.	Mean dependent var3.05E-11
Adjusted R-squared-0.771035	S.D. dependent var5660.975
S.E. of regression7533.638	Akaike info criterion20.95815
Sum squared resid5.68E+08	Schwarz criterion21.77405
Log likelihood-265.9350	Hannan-Quinn criter.21.20076
F-statistic0.292543	Durbin-Watson stat1.996803
Prob(F-statistic)0.985891	

نلحظ من الجدول اعلاه عدم وجود مشكله ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي فقد بلغت الاحتمالية (0.8670) وهي اكبر من (0.05), وكذلك الانموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين إذ بلغ معامل التحديد (0.568833) وهي اكبر من (0.05).

الاستنتاجات

توصلت الدراسة ازدياد مشكلة الدين العام بعد عام 2015 نتيجة انخفاض اسعار النفط وزيادة النفقات العسكرية وكذلك توصلت الدراسة الى وجود علاقة قصيرة الاجل الى الاجل الطويل أي انه المتغير المستقل يفسر المتغيرات التابعة بسبب معنوية المعلمات الاحصائية .

التوصيات

ضرورة الاهتمام بموضوع الدين العام واثاره السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي طويل الاجل مما يسبب مشاكل الى الاجيال القادمة وكذلك العمل على استخدام مبالغ الدين العام في المجالات الاستثمارية والمشاريع الانتاجية بهدف زيادة الايرادات على المستوى الطويل .

المصادر

1- المعطي ، علاء ابراهيم عبد (2016)، اذونات وسندات الخزانة العامة دراسة مقارنة ـ دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع ، المنصور ، مصر .

2- حريتي ، فضيلية (2006-2005)، مشاكل الديون الخارجية وثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه ،الجزائر .

3- محمد،عد الحليم عمر (2003) ، الدين العام المفاهيم – المؤشرات –الاثار بالتطبيق على حالة مصر .ندوة "ادارة الدين العام "، 21ديسمبر .
4- قانون الادارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 ، 2011 .
5- ثويني ، فلاح حسن (2006) ، مشكلة المديونية الخارجية الاسباب والاثار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 10، 2006.
6- دردوري ، لحسن ،والاخضر ، لقليطي (2018)، اساسيات المالية العامة ،دار حميثرا للنشر والترجمة .
7- صخري ، عمر (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة.
8- محمد ، ايمان عبدالسلام (2018) ، أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، جامعة بلاد الشام ، كلية الشريعة والقانون ، الجمهورية العربية السورية .
9- عبيد، باسم خميس (2017)، تقدير اثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد9، العدد19.
10- السلمان، مهند بن عبد الملك، والبكر، احمد بن بكر (2016)، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي دراسة وصفية، ادارة الابحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.
11- رجب، معين (2001) "اقتصاديات المالية العامة"، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، ط4.
12- عبيد ، عزيز محمد عبدالله (2015) "اثر الدين العام على الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013" ، الجامعة الاسلامية –غزة ، كلية التجارة .
13- الجبوري ، جميلة (2012) ، ميزان المدفوعات الجزائري في ضل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ،11(11).
-14 Christabell, M.(2013). THE RELATIONSHIP BETWEEN PUBLIC DEBT AND ECONOMIC GROWTH IN KENYA, International Journal of Social Sciences and Project Planning Management, 1(1) , .21-01
-15 Callen, T. (2012). Gross domestic product: An economy's all. International Monetary Fund: Washington, DC, USA.